فلا يكون الاقل مانعا والثاني جامعا فيرد تعريف قسميه ايضا اشكال كما في التصديق

والجواب انك قد عرفت ان تصور النسبة ليس في حد ذاته بديهيا ولا نظريا

بل بداهته تابعة لبداهة طرفيها ونظريته تابعة لنظريتهما وتصور احدهما فلا يتصور

كون تصور النسبة بديهيا مع نظرية احد طرفيها او كليهما فلا اشكال في هذا

الكلام نوع تاييد لما عرفت سابقا فتامل قوله واذا جعل التصديق عبارة

عن المجموع كما هو مذهب الامام فورد هذا الاشكال اجاب رحمه عن هذا

الاشكال الوارد على قول الامام شرحه للطالع بان مثل هذا التصديق

نظري على مذهب الامام كما انه بديهي على قول الحكيم فلا اشكال في شيء من

التعريفين على شيء من المذهبين والتصديق انما يكون بديهيا عند

اذا كان مجموع اجزائه الاربعة بديهيا في كتب الحكمة يستدل ببداهة

التصديقات كلها على بداهة التصورات هذا كلامه وفيما اشتهر من الامام

انه ذهب الى ان جميع التصورات بديهي فذلك شيء آخر ومذهب ليس

له فلا حاجة الى ما قيل من ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق

مركب لا خصوصية مذهب وهو تركب التصديق مع بداهة التصورات

واعلم انه يرد على هذا التقسيم اعني تقسيم العلم الى الفروري والنظري اشكال

يمكن اجراؤه في كل تقسيم بادنى تغيير فالغرض له ولدفعه تجديد نفعا

جليلا وهو ان مورد القسمة العلم لان الكلام في تقسيم وكل علم اما ضروري

او نظري لما ذكرته من تقسيم العلم اليهما فلوضح هذا التقسيم لحقيق الذي

ادعيتموه لانتج القياس اذ مورد القسمة اما ضروري فان كان ضروريا

لا يصح تقسيم الى النظري واذا كان نظريا لا يصح تقسيمه الى الضروري والجواب

ان قولكم مورد القسمة علم ان اردت به ان مورد القسمة فرد من افراد

العلم فظاهر انه ليس كذلك وان اردت به انه مفهوم العلم فسلم لكن المراد

بالعلم في قولكم وكل علم اما ضروري او نظري فرد العلم وما صدق عليه هو

فلا يكون الاوسط مكررا ويجيء انه اذا لم يكن الاوسط مكررا لم يكن القياس

منتجا قوله كما انه مما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا حاصل هذا الكلام ان المعرف

قوله لما جهلنا شيئا بقولنا لما احتجنا الى نظر والمعرف اخص من المفسر ولا دلالة

للعام على الخاص فاحتاج هذا التقرير الى تعجيبه فوجه بعض الافاضل بان الجهل

وان انقسم الى جهل محوج الى نظر والى جهل غير محوج اليه الا ان المتبادر منه عند

الاطلاق الجهل الى النظر لانه الفرد الكامل له والكلي عند الاطلاق ينصرف الى الفرد

الكامل وانما قلنا لان الفرد الكامل لانه ما عداه بالنسبة اليه كالعدم ولا

يخفى ان هذا اشارة بقوله كان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا فاذا كان كذلك

فاذا اه فالنفي عليه يكون نفيا للجهل المحوج الى النظر والجهل المحوج ملزوم

للاحتياج اليه ونفي الملزوم يدل على نفي اللازم فنفي الجهل المحوج يدل على انتفاء

الاحتياج وهو المطلوب واعلم ان مقصود ما ذكر من قوله هذا النظر وارد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)